مجلة العميد
Journal Homepage: https://alameed.alameedcenter.iq/
ISSN: 2227-0345 (Print) ISSN 2311-9152 (Online)

# العمالة الأجنبيَّة في العراق: دراسة جغرافيَّة في التطور التاريخي والتوزيع المكاني وآثارها المتعدّدة

نغم محمد علي [1]

[1] جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة/ قسم الجغرافيَّة، العراق؛
nagham.mojammed@uobabylon.edu.iq
ماجستير جغرافيَّة عامَّة / مدرس مساعد

**تاريخ الاستلام:**
٢٦/ ١/ ٢٠٢٦
**تاريخ القبول:**
٥/ ٣/ ٢٠٢٦
**تاريخ النشر:**
٣١/ ٣/ ٢٠٢٦

**الكلمات المفتاحية:**
العمالة، الوافدة، التوزيع المكاني، التحويلات

**السنة(١٥)-المجلد (١٥)**
**العدد (٥٧)**
رمضان ١٤٤٧هـ
آذار ٢٠٢٦ م.

DOI:
10.55568/amd.v15i57.179-200

**ملخص البحث:**

تناول هذا البحث ظاهرة بشريَّة مهمَّة باتت واضحة في المجتمع العراقي، ولها آثار متعدِّدة وسلبياتها أكثر من إيجابيَّاتها على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلد، ولأهميَّة هذه الظاهرة صار لابدَّ من دراستها والوقوع على معطياتها وتحليلها تاريخيًّا وجغرافيًّا .. بدا استقدام العمالة الأجنبيَّة الوافدة للعراق بعد عام ٢٠٠٣ أثبتت وجودها خاصَّة في القطاعات الخدميَّة والنفطيَّة وأثَّرت على زيادة مستوى البطالة للعمالة المحليَّة، ولذا سعى البحث إلى تحليل واقع العمالة الوافدة في العراق، وتسليط الضوء على شروط استقدامها، وقد شملت الدراسة ثلاث محاور رئيسة درس المحور الأوَّل:- مفهوم العمالة الوافدة، والتطور التاريخي لاستقدامها، أمَّا المحور الثاني فقد بحث العمالة الوافدة بعد عام ٢٠٠٣ والتحدِّيات التي تواجهها والآثار المترتبة على وجودها، ودرس المحور الثالث:- التوزيع المكاني للعمالة الأجنبيَّة في العراق، وتوصَّلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمّها:

-ضرورة تشديد الإجراءات الرقابيَّة على دخول العمالة الأجنبيَّة الوافدة للعراق وتسجيلهم بصورة رسميَّة .

-الاهتمام بالعمالة الوطنيَّة (المحلية) وتحسين مهاراتهم الفنيَّة، وتوفير التدريب المهني لهم وتعزيز دورهم من خلال جعل الأولويَّة في العمل لهم عبر تحسين أجورهم وأوقات العمل .

-العراق من الدول ذات المستوى الاقتصادي المرتفع، وينظر له بمنظور الدول النفطيَّة، ولذا شهد استقطاب واسع لاستقدام الأيدي العاملة .

هذا وختم البحث بعدد من التوصيات والمقترحات التي تبت في معالجة الآثار السلبيَّة لهذه الظاهرة.

# Foreign Labor in Iraq: Geographical Study on Historical Development, Spatial Distribution, and Multiple Impacts

Nagham Mohammad Ali [1]

[1] University of Babylon/ College of Education for Human Sciences/ Department of Geography, Iraq; nagham.mojammed@uobabylon.edu.iq

MA in General Geography/ Assistant Lecturer

**Received:**

26/1/2026

**Accepted:**

5/3/2026

**Published:**

31/3/2026

**Keywords:**

Immigrant Labor, Spatial Distribution, Remittances.

**Al-Ameed Journal**

Year(**15**)-Volume(**15**) Issue (**57**)

Ramadhan 1447 AH

March 2026 AD.

DOI:
10.55568/amd.v15i57.179-200

CC BY NC

**Abstract:**

This research addresses a significant human phenomenon that has become strikingly apparent in the Iraqi society, entailing multifaceted impacts where the negative consequences outweigh the positive on the economic, political, and social levels of the country. Due to the gravity of this phenomenon, it becomes imperative to study it, ascertain its data, and analyze it from both historical and geographical perspectives. The recruitment of foreign immigrant labor into Iraq commenced following the year 2003, establishing a definitive presence particularly in the service and oil sectors, which subsequently contributed to the elevation of unemployment rates among the local workforce.

So , this research seeks to analyze the reality of immigrant labor in Iraq and shed light on the conditions governing its recruitment. The study is structured around three primary axes: the first axis addresses the concept of immigrant labor and the historical progression of its recruitment; the second axis examines immigrant labor in the post-2003 era, the challenges encountered, and the ramifications of its presence; and the third axis investigates the spatial distribution of foreign labor within Iraq. The study reached several conclusions, most notably:

The necessity of tightening regulatory and oversight measures regarding the entry of foreign immigrant labor into Iraq and ensuring their formal and official registration.

Iraq is classified among countries with a high economic potential and is viewed through the lens of oil-producing nations; therefore, it has witnessed a broad attraction for the recruitment of external manpower.

**المقدِّمة**

تعدُّ العمالة الأجنبيَّة في العراق من ظواهر الجغرافيا البشريَّة، التي ارتبط تطورها بسياقات تاريخيَّة واقتصاديَّة وسياسيَّة، ولم يكن توافدها ثابتًا عبر التاريخ؛ إذ إنَّها مرَّت بتغيرات بحسب متطلبات سوق العمل فقد شهد العراق زيادةً ملحوظةً في إعداد العمالة الأجنبيَّة الوافدة إليه من دول متعدِّدة أهمُّها دول شرق آسيا خاصَّة بعد عام ٢٠٠٣، وذلك نتيجة عوامل متعدِّدة منها الانفتاح في القطاع الاقتصادي والتطور في المشاريع الاستثماريَّة، ولذا أصبح من المهمِّ دراستها للوقوع على تداعياتها وآثارها على المستوى الوظيفي والجغرافي والاقتصادي والاجتماعي، فنجد أنَّ العراق من الدُّول التي جذبت أكبر عدد من الشركات الأجنبيَّة العابرة للحدود والعمالة الوافدة لأسباب أهمها التدمير الذي أصاب البنى التحتيَّة، وتدمير المرافق الإداريَّة والحكوميَّة وغير الحكوميَّة . اكتسبت العمالة الوافدة في العراق أهميَّة جغرافيَّة بالنظر إلى تباين توزيعها المكاني ما بين المحافظات والمراكز الحضريَّة، فقد تركَّز وجودها في المناطق الحضريَّة والمناطق ذات النشاط الاقتصادي المرتفع خاصَّة في قطاع الخدمات والانشاءات؛ لكن هذه العمالة الأجنبيَّة لها آثار إيجابيَّة من جهة وسلبيَّة من جهةٍ أخرى، والإيجابيَّة منها سدُّ النقص الحاصل في بعض القطاعات من الأيدي العاملة؛ ولكن في المقابل فإنَّها تشكِّل ضغطًا على سوق العمل العراقي؛ نتيجة التحويلات الماليَّة إلى خارج البلاد .

**إشكاليَّة البحث:**

تعني مشكلة الدراسة بطرح تساؤلات عدَّة أهمُّها:-

-ما ذا نعني بالعمالة الوافدة؟

-ما هو التطور التاريخي والجغرافي لاستقدام الأيدي العاملة الأجنبيَّة؟

-ما هي الآثار والتداعيات المترتبة على ازياد أعداد الأيدي العاملة الوافدة في العراق؟

-ماهي التحديات التي يواجهها العامل الأجنبي في العراق؟

**فرضيَّة البحث:-**

١-يقصد بالعمالة الأجنبيَّة الوافدة هي القوى العاملة التي تدخل العراق بصورة قانونيَّة وغير قانونيَّة؛ بغرض العمل المؤقت والدائم .

٢-شهد العراق مراحل متباينة ومختلفة في استقدام العمالة؛ وذلك تبعًا إلى الظروف السياسيَّة والاقتصاديَّة.

٣-للعمالة الوافدة تأثير مباشر على سوق العمل المحلي؛ فضلًا عن منافستها للوظائف والضغط على معدَّلات البطالة، وتأثيرها على ميزان الدفوعات بسبب التحويلات الماليَّة.

٤-يواجه العامل الأجنبي تحديات عدَّة أهمُّها ضعف الحماية القانونيَّة وتفاوت الأجور؛ فضلًا عن تحدِّيات الإقامة ومشكلات الاندماج الاجتماعي ومخاطر أمنيَّة في مناطق العمل .

**أهميَّة البحث:**

يهتمُّ البحث بتسليط الضوء على فهم العلاقة بين سوق العمل والعمالة الوافدة فيما يتعلَّق بظاهرة البطالة والآثار الاقتصاديَّة المترتبة على هذه الظاهرة، مثل التحويلات الماليَّة، ويدرس أيضًا الأبعاد الاجتماعيَّة والثقافيَّة التي تنشئ بسبب توافد أيدي عاملة من جنسيات مختلفة، وتعزِّز هذه الدراسة الربط ما بين التسلسل الزمني والبعد المكاني .

**هدف البحث:-**

يهدف البحث بتحليل التطور التاريخي للعمالة الأجنبيَّة في العراق والبحث في العوامل السياسيَّة والاقتصاديَّة المؤثرة في نمو هذه الظاهرة، والكشف عن طبيعة المهن ومستوى المهارات والانعكاسات الاجتماعيَّة والثقافية المصاحبة لزيادة الأيدي العاملة الأجنبيَّة الوافدة، والكشف عن آليات لتنظيمها بما يخدم التنمية والمجتمع .

**منهجيَّة البحث:-**

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي لتقصِّي الحقائق والتطور التاريخي لهذه الظاهرة البشريَّة والمنهج التحليلي والإقليمي عبر دراسة الأيدي العاملة بمحافظات العراق كافَّة مع التركيز على محافظات معيَّنة، وهي الأكثر تركيزًا كالبصرة ومحافظات إقليم كردستان والعاصمة بغداد .

حدود البحث / / الحدود المكانية:- شملت حدود البحث مساحة العراق الكليَّة، التي تمتد من دائرتي عرض ( ٢٩ْ،٢٧ْ)- (٣٧ْ،٢٣ْ) شمالًا وخطي طول ( ٤٢ْ،٣٨ْ)-(٤٥ْ،٤٨ْ) شرقًا شكل (١)

- الحدود الزمانية:- منذ بداية تشكيل الحكومة العراقيَّة ١٩٢١ ولغاية ٢٠٢٣

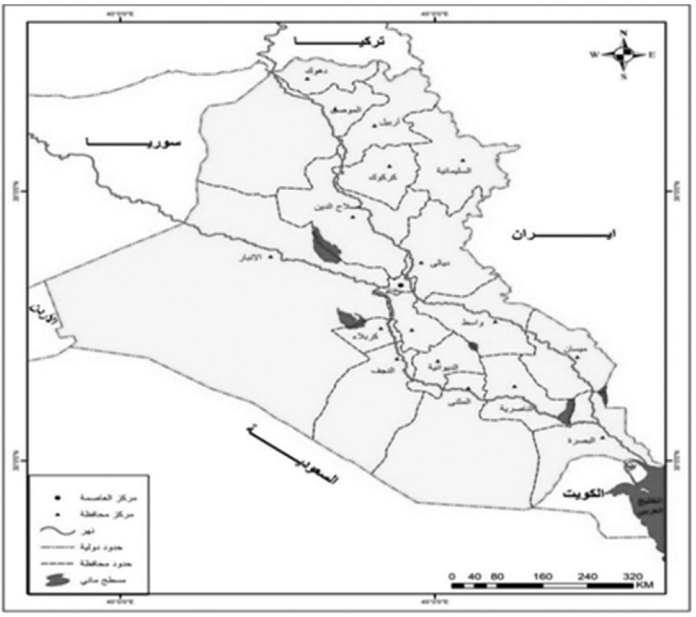


**شكل(١)**: خارطة موقع العراق الجغرافي

**المصدر:- قصي فاضل الحسيني، مخاطر الجفاف وطرق المواجهة والتكيف له في العراق في ظل التغيرات المناخية، مجلة اوروك للعلوم الإنسانيَّة، عدد خاص بمؤتمر الجغرافيَّة الثالث، ٢٠٢٣**

**المحور الأوَّل:- مفهوم العمالة الوافدة والتطور التاريخي لاستقدامها**

تعدُّ العمالة الأجنبيَّة الوافدة من الظواهر التي ازدادت وضوحًا في العقود الأخيرة، وهذه الظاهر لها آثار متعددة اجتماعيَّة واقتصاديَّة وسياسيَّة على البلد؛ فضلًا عن آثارها على ارتفاع مستوى البطالة في العراق. إنَّ مصطلح العمالة الوافدة يقصد به الأيدي العاملة القادمة من بلدان أخرى، ويستقرون في البلد ولذا يمكن تعريفها بأنَّها (هي كلُّ شخصٍ هاجر أو يهاجر

من بلد إلى آخر للحصول على وظيفة أو عمل معين. ويمكن تعريفها أيضًا بأنَّها الأفراد الأجانب الذين دخلوا العراق بطرق نظاميَّة مع تأشيرة دخول من قبل إحدى المثليات في الخارج أو الداخلين بصورة غير نظاميَّة؛ لغرض العمل في المنافذ البريَّة أو البحريَّة أو الجويَّة)[١].

يقصد بالعمالة الوافدة كل فردٍ ليس عراقي الجنسيَّة سواء كان يعمل عمل خاص أو عمل تابع للمؤسَّسات الحكوميَّة أو القطاع الخاص بغضِّ النظر عن جنسه أو ديانته أو جنسيته، فنجد مفهوم العامل الوافد يتفق مع مفهوم العامل الأجنبي بمعنى أنَّ الأجنبي لا يحمل جنسيَّة الدَّولة[٢].

**أسباب استقدام العمالة الوافدة للعراق**

هنالك العديد من الأسباب التي كانت سببًا في استقدام العمالة الوافدة وتفضيلها على العمالة الوطنيَّة المحليَّة، ومن أهمِّ تلك الأسباب الآتي:-

- الأجور المنخفضة:- إنَّ أغلب العمالة الوافدة للعراق تكون ذات أجور منخفضة قياسًا بالمحليَّة منها؛ فضلًا عن قلَّة الضرائب المفروضة عليهم وسوء الأحوال المعيشيَّة في بلدهم الأم.

- العمالة الوطنيَّة أو المحليَّة تكون غير ماهرة إذا ما قيست بالوافدة؛ لأنَّ أغلب الشباب يعزفون عن الالتحاق بالتعليم المهني، والسعي للالتحاق بالدراسة الجامعيَّة هذا ما زاد من استخدام الأيدي العاملة الأجنبيَّة لكفاءتهم ومهاراتهم الفنيَّة.

- ارتفاع المستوى المعيشي للفرد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ زاد من الاستعانة بالخادمات والمعينات الأجنبيَّات للمساعدة في إدارة البيت وتربية الأطفال.

- اختلاف دور المرأة بعد عام ٢٠٠٣ خاصَّة وخروجها إلى العمل والحصول على الوظائف، والأعمال الخاصَّة السبب الذي جعلها تلجأ إلى الاستعانة بالمعينات الأجنبيَّات لإدارة شؤون المنزل وتربية الأولاد.

- بسبب الانفتاح على العالم والتكنولوجيا الحديثة، ووسائل التواصل الاجتماعي وملاحظة الانفتاح الذي تعيشه دول الخليج العربي، واستعانتهم بالخادمات في منازلهم

١ كاظم, ابرار جواد, ؛عبد الهادي, رند لؤي ""أثر العمالة الأجنبيَّة في العراق على ارتفاع مستويات البطالة", مجلة المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة، بحث مقدَّم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة العدد ٨ (٢٠٢٥): ٨٧٦.

٢ جعفر, شهد علي "العمالة الأجنبيَّة وأثرها على أزمة البطالة في العراق (دراسة إحصائيَّة)" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدَّوليَّة" العدد ٨ (٢٠٢٥): ٤٥٨.

زاد من التقليد في المجتمع العراقي لدول الجوار في هذا الموضوع خاصَّة في المحافظات الحدوديَّة للخليج وأهمها البصرة .

- عدم التزام العمالة الوافدة بأوقات محدَّدة والتسرب من العمل عكس العمالة الوطنيَّة التي تشترط تحديد أوقات معيَّنة للعمل مع التسرُّب الدائم لهذا السبب فضلت العمالة الوافدة [٣] .

**المراحل التاريخيَّة لوجود العمالة الوافدة في العراق**

مرَّت ظاهرة استقدام العمالة الوافدة الأجنبيَّة في العراق بمراحل متعددة تبعًا للتطورات السياسيَّة والاقتصاديَّة التي مرَّ بها البلد، وقد ظهرت هذه الظاهرة منذ تأسيس الدولة العراقيَّة بمفهومها الحديث، وفي أدناه المراحل التاريخيَّة التي مرَّت بها ظاهرة العمالة الوافدة:-

(المدَّة الأولى (١٩٢١-١٩٥٠):- وهي بدأت بعد تشكيل الدَّولة العراقيَّة الحديثة عام ١٩٢١؛ إذ تطوَّرت الحياة الاقتصاديَّة والسياسيَّة في جوانب عدَّة، وقد سنَّ قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ الذي تمَّ بموجبه حصر المهن بالعراقيين لحماية القوى العاملة العراقيَّة والمحليَّة؛ إلَّا أنَّ الحكومات المتعاقبة لم يكن بمقدورها، ولم تستطع تنفيذ القانون بشكل تام، وقد تمَّ إلغاؤه بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨. [٤]

١-المدَّة الثانية (١٩٥٨ -١٩٦٣) في هذه المرحلة حدثت العديد من التغيرات أهمُّها تغيير نظام الحكم من الملكي إلى الجمهوري، وفيها بدء العراق يتطلع إلى التقدُّم على المستوى الاقتصادي والتنموي، ووضع الخطط التنموية من أجل التقدُّم والنهوض بالحياة الاقتصاديَّة في البلد، وقد سنَّ قانون رقم (١) عام ١٩٥٨ الذي نصَّ على ((أنَّ الأعمال والمهن في العراق من حقِّ العراقيين وحدهم))؛ ولكنَّه أجاز القانون نفسه العمل للأجانب المقيمين في العراق آنذاك بشروط معيَّنة؛ بسبب حاجة البلد للأيدي العاملة .

٢-المدَّة الثالثة (١٩٦٣ - ١٩٨٠) هذه المدَّة شهدت إلغاء القانون الخاص بالعمالة الوافدة للعراق ليأتي بعده قانون آخر سُنَّ في ٢٣/ ٩/ ١٩٦٣، ونصَّت الفقرة الخاصَّة بالعمالة

---

٣ مهدي, حوراء رشيد "ظاهرة العمالة الوافدة في العراق: الأسباب والنتائج"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة," مجلة المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدَّوليَّة العدد ٨. ٣٥٧-٣٥٨. (٢٠٢٥).

٤ مشتت, ثامر خطاب ؛علي ,أسعد محمد ""العمالة الوافدة: دراسة سوسيولوجيَّة في مدينة بغداد"," مجلَّة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية العدد ٢٧. الجزء الرابع (٢٠٢٤): ٢٠٣-٢٠٧.

بالآتي ((يسمح للأجانب العمل في العراق بشرط عدم مزاحمتهم الأيدي العاملة الوطنيَّة، وعدم حصولهم على الإجازة بالعمل)) فيما بعد تمَّ تشريع قانون العمل عام ١٩٧٠ رقم ١٥١ الذي أجيز بموجبه لغير العراقيين بالعمل .

٣-المدَّة الرابعة (١٩٨٠-١٩٩٠) هذه المرحلة كانت صعبة بعض الشيء بالنظر إلى الظروف التي مرَّ بها العراق، أهمُّها الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة ممَّا أصابه بالعجز في توفير القوى العاملة الوطنيَّة بسبب تجنيد الشباب للمشاركة في الحرب ممَّا سبب نقصًا حادًّا وواضحًا في الأيدي العاملة في مختلف القطاعات، أهمها الاقتصاديَّة ممَّا كان سببًا في فتح الأبواب للعمالة الأجنبيَّة الوافدة ((المصريَّة -الفلسطينيَّة -السودانيَّة -اليمنيَّة وغيرها)) للعمل في العراق، وحلَّت محلَّ الأيدي العاملة العراقيَّة، فقد تساوى العامل العراقي والوافد في جميع الحقوق والواجبات بموجب قانون رقم ٧١ لعام ١٩٨٧ .

٤-المدَّة الخامسة (١٩٩٠-٢٠٠٣) اتَّسمت بتدمير المقوِّمات الاقتصاديَّة للعراق بسبب الحصار الاقتصادي وحرب الخليج الأولى؛ لأنَّ الحرب استهدفت البنى التحتيَّة للبلد وتدمير القطاع النفطي، وتوقفت حركة الاستثمارات، وفي المقابل زادت المطالبات بتوفير فرص عمل من قبل الأيدي العاملة العراقيَّة والمهن الوظيفيَّة؛ ليصبح العراق من الدُّول المصدِّرة للعمالة .

٥-المدَّة ما بعد عام ٢٠٠٣:- في هذه المرحلة ازدادت أعداد العمالة الوافدة للعراق وتنوَّعت جنسياتها، واستحوذوا على نسبةٍ كبيرةٍ من فرص العمل؛ بسبب الزيادة بالاستثمارات الأجنبيَّة ومنح الإقامات وإجازات العمل خاصَّة بعد قرار ٨٠ لسنة ٢٠١٣ الذي نصَّ: (تمنح سمة الدخول لأغراض متعدِّدة للأجانب من المستثمرين وللشركات الاستثماريَّة، ورجال الأعمال والخبراء والعمال)[٥] .

**المحور الثاني:- العمالة الوافدة بعد عام ٢٠٠٣ والآثار المترتبة على وجودها**

إنَّ صورة العمالة الوافدة في العراق بدت واضحة بعد التغييرات التي حصلت فيه والتحول في الاقتصاد العراقي، التي جعلت من العراق منفتحًا على مختلف دول العالم

٥ مشتت, ثامر خطاب, ٢٠٣-٢٠٤.

خاصَّة بعد عام ٢٠٠٣ فتحت الحدود الجغرافيَّة ممَّا كان سببًا في توافد العمالة الأجنبيَّة إلى العراق؛ فضلًا عن انعكاس الوضع السياسي والأمني بعد الحرب وتزايد التوافد من الجنسيات الهنديَّة والبنغلاديشيَّة والباكستانيَّة والفلبين ودولًا آسيويَّة أخرى؛ لكنَّ قسمًا كبيرًا من هذه العمالة كان دخولهم للعراق غير نظامي وبصورة غير شرعيَّة بسبب تدهور الأوضاع الأمنيَّة، وهذه الأوضاع كانت سببًا في هجرة الكفاءات العراقيَّة للهجرة إلى خارج العراق ممَّا سبَّب أزمة فراغ في تخصُّصات معيَّنة أهمُّها الطب، ممَّا دفع وزارة الصحَّة لاستقدام التخصُّصات غير الموجودة في العراق، وتميَّزت السنوات ما بين (٢٠١٧-٢٠١٨) استقطاب واسع للعمالة وانتشار مكاتب العمالة الوافدة بشكل كبير بسبب تزايد الطلب عليها من قبل المكاتب التجاريَّة وأصحاب المولات والمطاعم والفنادق، وهل المكاتب تدفع مبالغ ماليَّة تتراوح ما بين (٥٠٠ -١٠٠٠ دولار أمريكي) تشمل أجور وإجراءات السفر أمَّا أجور القيام بالعمل فتكون بحدود (٤٠٠-٤٥٠ دولار أمريكي) (رقم غير منطقي وكبير! شهريًّا للرجال أمَّا النساء فتكون أقل بحدود (٣٠٠-٣٥٠ دولار أمريكي)، وقد فضَّل العراقيون العاملات القادمات من إندونيسيا بشكلٍ كبيرٍ من غيرهنَّ لإجادتهنَّ اللغة الإنكليزيَّة وكفاءتهنَّ في المهارات المنزليَّة أمَّا أصحاب المولات فانحازت الكفَّة للعاملات البنغلاديشيَّات للإلتزامهنَّ بالعمل وتحمُّل مشاق وصعوبات العمل . فضلًا عن أنَّ الحكومة العراقيَّة على الرغم من ازياد توافد الأيدي العاملة المتوافدة لم تضع محدِّدات قانونيَّة لمواجهة انتشار هذه الظاهرة فقد وصلت نسبتهم في عام ٢٠٠٣ إلى ١٦،٩٪ بعدد ١،٢٤٥،٥٢٠ مليون عامل[٦] .

**أنواع العمالة الوافدة الأجنبيَّة**

يتمُّ تقسيم العمالة على وفق معايير معتمدة على المهارات الفنيَّة والإقامة والاستقرار الوظيفي، ولذا فإنَّها صُنِّفت على النحو الآتي:-

- بحسب مستوى المهارة

٦ علي, ليث أحمد "العمالة الوافدة إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣: الواقع والأثر في الاقتصاد العراقي"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة," مجلة المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة العدد ٨. ٢٧٥ (٢٠٢٥).

١-عمالة أجنبية ماهرة:- وهم الاشخاص الذين يمتلكون مؤهلات علميَّة وأكاديميَّة وفنيَّة متقدِّمة، وتعدُّ هذه الفئة ضروريَّة لأنَّها تستخدم لسد فراغ وفجوة في تخصُّص أو قطاع معيَّن كالأطباء والمهندسين وغيرهم .

٢-العمالة غير الماهرة:- هؤلاء لا يمتلكون مهارات، ويكون اعتمادهم على الأعمال اليدويَّة كالنظافة وعمَّال مطاعم أو عمال في المصانع .

**بحسب الدولة الأم أو الجنسيَّة:**

١-العمال الوافدين من الدول المتقدمة:- وهم الأفراد القادمين من دول متقدِّمة للحصول على وظائف إداريَّة أو فنيَّة أو بصفة خبراء معتمدين .

٢-العمال الوافدين من الدول النامية:- وهم الوافدين من دول فقيرة تعاني من مشكل اقتصاديَّة للعمل في دول ذات اقتصاديَّات مرتفعة ويمتهنون المهن البسيطة كعمال المنازل والبناء[٧] .

**التحديات التي يواجهها البلد في إحصائيَّة العمالة الوافدة الأجنبيَّة**

(هنالك العديد من التحديات التي تحد من إعداد إحصائيَّة دقيقة في إعداد الأيدي العاملة المتوافدة للبلد يمكن تلخيصها بالآتي:-

- العمالة غير النظاميَّة المقيمة في المواقع غير السكنية .
- العمال المهاجرين أغلبهم لا يملكون وثائق وأوراق ثبوتيَّة ورسميَّة .
- العمال الساكنين في مواقع العمل أو مساكن مؤقتة مثل ورش البناء والمعامل والمخازن، ولذا فإنَّ أغلب الأرقام التي تقدم هي الحد الأدنى للأعداد الحقيقيَّة؛ بسبب عدم تسجيلهم بصورة قانونيَّة)[٨].

**الآثار المترتبة لاستقدام العمالة الأجنبيَّة للعراق**

إنَّ الآثار المترتِّبة على استقدام الأيدي العاملة الأجنبيَّة للعراق اعتمدت على أنَّ أعدادها كبيرة، وأنَّ أغلبها موجودة بشكلٍ غير قانوني، وأنَّها تعمل بمختلف القطاعات خاصَّة التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي، ولذا كان على قدومهم نتائج أثَّرت على الجوانب الاجتماعيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة على البلد، وهذه الآثار انقسمت إلى إيجابيَّة وسلبيَّة وهي:-

٧ مسلم, سما ظاهر "تأثير ظاهرة العمالة الأجنبيَّة على زيادة معدلات البطالة بين الشباب العراقي (دراسة تحليلية)"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة" العدد ٨, ٦٩٧ (٢٠٢٥).

٨ وزارة التخطيط جمهوريَّة العراق, الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصائية السنوية لعام ٢٠٢١ (بغداد: وزارة التخطيط, ٢٠٢١).

**الآثار الإيجابيَّة:**

- دعم المشاريع التنمويَّة الاقتصاديَّة .
- الأجور المنخفضة مقارنة بالعمالة المحليَّة ممَّا قلَّل من كلف السلع والخدمات .
- إسهامها في تطوير خبرات العمالة المحليَّة عبر المهارات الفنيَّة في نشاطات متعدِّدة.
- تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب عبر سدِّ النقص الحاصل في قوى الأيدي العاملة .
- ميول العمالة الوافدة الأجنبيَّة للعمل في قطاعات مختلفة وغير متخصِّصة .
- تعزيز العلاقات الدَّوليَّة وتطوير العمل المشترك.

**الآثار السلبيَّة:**

- تباطؤ النمو الاقتصادي بسبب التحويلات الماليَّة إلى الخارج ممَّا ينعكس على الناتج.
- المحلِّي الإجمالي وانخفاض في الإنتاج بسبب تراجع الطلب .
- زيادة مستوى البطالة بين السكان المحليين نتيجة منافسة العمال الأجانب .
- ارتفاع في معدل الفقر والجريمة؛ نتيجة لانخفاض مستوى الدخل .
- التأثير الثقافي على القيم والعادات في المجتمع العراقي .
- انتشار مخالفات قانونيَّة وثقافيَّة؛ بسبب تعدُّد الجهات التي تستقدم العمالة الأجنبيَّة بطرق غير قانونيَّة[٩].
- البطالة: سبَّبت العمالة الوافدة زيادة مستوى البطالة في البلد لتفضيلها على العمالة المحليَّة لانخفاض أجورها .
- العامل الأجنبي يعمل لساعات أطول من العامل المحلي ممَّا أسهم في التخلِّي عن العامل الوطني[١٠].

٩ Malallah Hussein Adnan and Karim Salem Alghalby, "The Reasons and Ramifications of Foreign Worker Recruitment, as Well as Its Influence on the Iraqi Labor Market after 2003," Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences 24, no. 3 (2022): 566_567.

١٠ محمود, رندا شاكر؛ البياتي, ستار جبار "العمالة الوافدة إلى العراق: الأسباب والانعكاسات," مجلة الريادة للمال والأعمال العدد ٣ (٢٠٢٤): ١٠٥.

**الأبعاد المترتِّبة على استقدام العمالة الوافدة**

يترتَّب على استقدام العمالة الأجنبيَّة للعراق وازدياد أعدادهم بشكلٍ ملحوظ في السنوات الأخيرة أبعاد متعدِّدة يمكن تلخيصها والإشارة إليها بالآتي:

- البعد السياسي:- يعني الاهتمام بكيان الدولة السياسي في داخلها وخارجها وتماسك الوحدة الوطنيَّة بالنسبة لكيانها الداخلي، أمَّا الخارجي فيقصد به حساب أطماع الدول العظمى والاقليميَّة وتقديرهم لموارد الدولة ومدى تطابق أو تعارض ظاهرة العمالة مع مصالح الدولة السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة .

- البعد الاقتصادي:- يعد هذا البعد الركيزة الأساسيَّة للدولة وبعد التغييرات التي حدثت بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ اعتمدت الدولة النظام المركزي الذي يعتدُّ فيه القطاع العام المحور الأساس في النشاط الاقتصادي، واعتمدت الحكومة العراقيَّة منهج التحول نحو اقتصاد السوق، وبالتالي التحول نحو القطاع الخاص الذي اعتمد جملة مرتكزات اقتصاديَّة أهمها الاستثمار الأجنبي -قانون المصارف -قرار الاستراتيجيَّة الضريبيَّة)، ونتيجة وجود الفراغ السياسي في تلك المدَّة وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي أيضًا ازدادت أعداد الأيدي العاملة الأجنبيَّة ممَّا سبَّب انخفاض في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي[١١] .

- البعد الاجتماعي:- إنَّ العمالة المهاجرة الوافدة للعراق تتركَّز بشكل أساسي في سوق العمل الحضري لا سيَّما المحافظات ذات النشاط الاقتصادي المرتفع، وهي بحسب ما جاء بتقرير سوق العمل العراقي الصادر من وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠٢١ لا تمثِّل نسبة كبيرة من إجمالي القوَّة العاملة الوطنيَّة؛ ولكن حضورها يتَّسم بالقوَّة في قطاعات محدَّدة وأغلبهم من الذكور العاملين في قطاع البناء والانشاءات أنَّ العمالة الوافدة سبَّبت اختلالًا هيكليًّا في سوق العمل المحلِّي لتفاوت العرض المحلِّي للمهارات والطلب الفعلي في بعض القطاعات [١٢].

١١ الربيعي, عقيل حمدان عباس "العمالة الأجنبيَّة في العراق وأثرها على الأمن القومي: تحديات وحلول بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة," مجلة المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة العدد ٨. ٤٤٦ (٢٠٢٥).

١٢ جمهوريَّة العراق, وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائيَّة لعام ٢٠٢٢ .بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠٢٢.

**المحور الثالث:- أعداد الأيدي العاملة الوافدة للعراق وتوزيعها المكاني**

بعد عام ٢٠٠٣ حدثت تحولات جذريَّة في العراق على صعيد مستويات مختلفة أهمُّها الاقتصاديَّة والسياسيَّة، تزامنت مع ظهور شركات استثماريَّة والمشاريع التنمويَّة ممَّا فتح الأبواب أمام استقطاب الأيدي العاملة الأجنبيَّة، وبأعدادٍ كبيرةٍ وبطرق مشروعة وغير مشروعة من دول آسيا (الهند وباكستان والفلبين وبنغلاديش) لانخفاض أجورهم مقارنة بالعمالة المحليَّة، وتركَّزت هذه العمالة في قطاع الخدمات الذي يشمل (التجارة -المطاعم -الفنادق -إدارة المنازل والتنظيف)؛ لكن بالمقابل أسهمت هذه العمالة إسهامًا سلبيًّا في خلق مشاكل اجتماعيَّة في المجتمع العراقي عبر زيادة معدَّلات الجريمة، ومسببة خللًا في نسيج المجتمع لاختلاف العادات والتقاليد والديانات للوافدين. فضلًا عن الأيدي العاملة الأجنبيَّة التي دخلت البلد بطرق غير مشروعة أصبحت سببًا في انتشار ظواهر اجتماعيَّة غير مقبولة كالتسول والسرقة والتزوير والترويج للمخدَّرات؛ فضلًا عن مشاكل سجلت كونها من الجرائم الكبرى كالتجسُّس التي سبَّبت خللًا في الأمن الداخلي والخارجي للعراق. إنَّ الاحصائيَّات متفاوتة لاختلاف مصادرها والتقارير الحكوميَّة كون أنَّ عددًا منها غير مسجلة فعلًا وبعضها الآخر مرتبط بالمشاريع المؤقتة؛ ولكن نجد أكثرها في القطاع النفطي والبناء لأنَّ هاذين القطَّاعين يستقطبان الأيدي العاملة الماهرة [١٣].

**جدول (١)**: التحويلات الماليَّة للعمالة الوافدة من العراق إلى بلدانهم

| السنة | المبلغ مليون دولار |
|---|---|
| ٢٠٠٥ | ٨٢,٥ |
| ٢٠٠٦ | ٧٨١,٣ |
| ٢٠٠٧ | ١٧,٣ |
| ٢٠٠٨ | ٣١,٤ |
| ٢٠٠٩ | ٢٦,٧ |
| ٢٠١٠ | ٤٨,٤ |
| ٢٠١١ | ٧٨,٠ |
| ٢٠١٢ | ٥٤٨,٠ |

١٣ صليبي, رعد خضير؛ جبار, زمن محمد ""العمالة الأجنبية في العراق: التحديات الراهنة والحلول المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة," مجلَّة المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدَّوليَّة العدد ٨ (٢٠٢٥): ٧٦٤.

| | |
|---|---|
| ٢٠١٣ | ٤٨٤,٠ |
| ٢٠١٤ | ٥٩٩,٣ |
| ٢٠١٥ | ٥٣٩,٣ |
| ٢٠١٦ | ٣٤٩,٦ |
| ٢٠١٧ | ٣٩٦,٢ |
| ٢٠١٨ | ٤٩٩,٧ |
| ٢٠١٩ | ٦٦٤,٣ |
| ٢٠٢٠ | ٥٨٠,٧ |
| ٢٠٢١ | ٨٣٩,٥ |
| ٢٠٢٢ | ١,٠٩٨,٤ |
| ٢٠٢٣ | ١,١٦١٧ |

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على إحصاءات البنك الدَّولي ORG.WORLDBANK.DATA

من الجدول أعلاه يظهر أنَّ التحويلات الماليَّة قد مرَّت بمراحل متذبذبة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢٣ مع التصاعد في عام ٢٠١٧ وصولًا إلى أعلى قيمة عام ٢٠٢٣ ممَّا تعكس مراحل التذبذب الأزمات الاقتصاديَّة التي كان يمرُّ بها البلد، وأنَّ زيادة التحويلات الماليَّة يعكس زيادة بأعداد العمالة الوافدة وتحسن الأجور فضلًا عن توسُّع القطاعات الاقتصاديَّة؛ لكن النمو المتسارع في السنوات الأخيرة يعدُّ مؤشِّرًا على اعتماد بعض القطاعات على الأيدي العاملة الأجنبيَّة . ينظر شكل (٢)

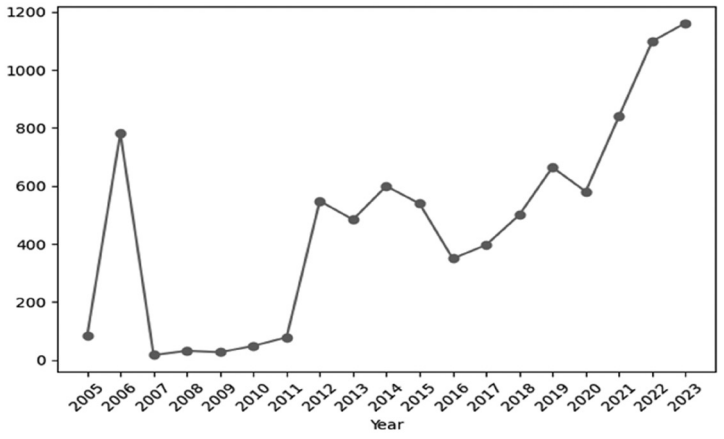


**شكل (٢)**: مسار التحويلات الماليَّة للعمالة الوافدة للعراق إلى بلدان

**القطاعات التي يعمل بها العمال الوافدون في العراق**

١-قطاع النفط والغاز:- هو القطاع ذو الحصَّة الأكبر بأعداد العمالة الوافدة التي تستقطبهم الشركات الكبرى في العراق بصفة خبراء عمل، أو مهنيين أو متخصِّصين بالعمل، ويعملون في مشاريع استخراج وإنتاج النفط، وهذه الشركات تتخصَّص في الأيدي العاملة الماهرة حصرًا من الهند والفلبين وتركيا.

٢-قطاع البناءات والتشييد:- وهي مشاريع البنى التحتيَّة والسكن التي لا يشترط أن تكون العمالة فيها ماهرة إلى حدٍّ كبير خاصَّة القادمة من جنوب آسيا .

٣-قطاع الخدمات:- هي العمالة الأجنبيَّة التي توظف في المطاعم والفنادق وخدمات النظافة فضلًا عن قطاعات أخرى كالنقل وغيرها [١٤] .

**تداعيات انتشار العمالة الوافدة في العراق:**

- أنَّ اليد العاملة الوافدة الأجنبيَّة تشكِّل تهديدًا على الأمن القومي للبلد كون أنَّ القضايا المرتبطة بهذه الظاهرة أخذت حيِّزًا كبيرًا؛ لمقارنتها بالعمالة الوطنيَّة ومساواتها بهم، وبذلك يمكن أن تؤثِّر على البلد في المستقبل بتحولها إلى أقليَّات .
- يمكن أن تحوَّل العمالة الوافدة إلى قوَّة سياسيَّة ضاغطة عبر فرض الضغوطات من لدن الحكومات الآسيويَّة، ويمكن الإفادة من الأحداث التي حدثت في دول الخليج سابقًا؛ بسبب الأجور المتدنية وعدم الالتزام بإجراءات السلامة المهنيَّة .
- يمكن أن تستخدم العملة كوسيلة تهديد من لدن دولها، وهذا التهديد يشكِّل زعزعةً لاستقرار البلد وأمنه كما حدث في دولة البحرين بعد أن أسَّست العمالة الموجودة فيها جمعيَّة حماية العمال الأجانب.
- تسريب العملة: تُسهم العمالة الأجنبيَّة عبر تحويل الأموال إلى بلدانهم في تسريب العملة، التي تشكِّل مصدر مهم للدخل الوطني حتَّى أنَّ بعضها يحول بطرق غير رسميَّة لا يمكن رصدها [١٥].

١٤ كاظم, أبرار جواد, عبد الهادي, ""أثر العمالة الأجنبيَّة في العراق على ارتفاع مستويات البطالة", " ٨٧٩.

١٥ كاظم, علي عبد الرحيم ؛عباس, حبيب منذر "التداعيات السياسيَّة والاقتصاديَّة للعمالة الأجنبيَّة في الدول النامية: دراسة حالة العراق," مجلة المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة العدد ٨, ٦١٣-٦١٤ (٢٠٢٥).

لا توجد أعداد دقيقة لأعداد العمالة الوافدة الأجنبيَّة في العراق ففي عام ٢٠٢٤ صرَّح رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق أنَّ عدد العمَّال الوافدين وصل إلى مليون عامل أجنبي، عدد المسجلين منهم لدى وزارة العمل ٤٣ ألف عامل فقط، وهذه الأعداد لها آثارًا واضحة في تحويل العملة الصعبة خارج العراق[١٦] .

إنَّ زيادة الأيدي العاملة الأجنبيَّة عن الحدِّ المألوف غالبًا ما يشكِّل خطرًا على الأوضاع الأمنيَّة في البلد؛ فضلًا عن مشاكلها الاجتماعيَّة المتعدِّدة، ولذا فإنَّ تقدير عدد العمال الأجانب متفاوت ما بين المصادر الرسميَّة والتقارير الحكوميَّة فيجب اعتماد شروط معيَّنة لدول العامل الأجنبي وخروجه من العراق، ومن هذه الشروط الآتي:-

- أن يكون يمتلك العامل جواز سفر نافذ لمدَّة لا تقل عن ستَّة أشهر لصالح لدخول العراق والخروج منه .
- أن يكون حاصلين على سمات دخول نافذة المفعول مختومة بختم الدخول للعراق .
- أن يخضعون للفحص الطبي ويثبت خلوهم من الأمراض السارية والمعدية .
- أن يكون دخولهم عبر المنافذ الحدوديَّة الرسميَّة وخروجهم منها [١٧] .

١٦ شفق نيوز (SHAFQ.COM), ""مقال حول العمالة الأجنبية في العراق"، نُشر في ٦ آب/ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ١٠ آب/ أغسطس ٢٠٢٤،," ٢٠٢٤,٤٤٦, https://www.shafaq.com.

١٧ صليبي, رعد خضير, جبار, ""العمالة الأجنبية في العراق: التحديات الراهنة والحلول المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة," ٧٦٦.

**الاستنتاجات**

١) أنَّ مفهوم العمالة الأجنبيَّة ينطبق على أي يد عاملة من خارج العراق سواء كانت من دولة عربيَّة أو أجنبيَّة؛ فضلًا أنَّ ضعف مهارة الأيدي العاملة المحليَّة كان وراء إحلال الأيدي العاملة الأجنبيَّة محلها خاصَّة أنَّ بعض الشباب يعزفون عن مزاولة المهن اليدويَّة، ويفضِّلون انتظار الوظائف الحكوميَّة .

٢) ضرورة تشديد الإجراءات الرقابيَّة على دخول العمالة الأجنبيَّة الوافدة للعراق وتسجيلهم بصورة رسميَّة.

٣) الاهتمام بالعمالة الوطنيَّة (المحليَّة) وتحسين مهاراتهم الفنيَّة، وتوفير التدريب المهني لهم، وتعزيز دورهم عبر جعل الأولويَّة في العمل بتحسين أجورهم وأوقات العمل؛ فضلًا عن الأيدي العاملة الأجنبيَّة تعد أحد أسباب انتشار البطالة بين الشباب العراقي .

٤) العراق من الدول ذات المستوى الاقتصادي المرتفع، وينظر له بمنظور الدول النفطيَّة ولذا شهد استقطاب واسع لاستقدام الأيدي العاملة.

٥) أنَّ زيادة تدفُّق الأيدي العاملة الوافدة إلى العراق من شأنه زيادة الضغط على السلع والخدمات، ممَّا يدعو تحمُّل ميزانيَّة الدولة أعباء كبيرة؛ فضلًا عن أنَّ زيادة الأعداد عن الاحتياج الفعلي هو أحد أسباب توجه العمالة الوافدة للحصول على المال بطرق غير قانونيَّة كالجريمة والسرقة .

٦) أنَّ التحويلات الماليَّة التي ترسلها العمالة الوافدة إلى خارج العراق تحتل نسبة من العملات الصعبة، وهذا ما يشكِّل خطرًا على اقتصاد العراق، واستنزاف جزءًا كبيرًا من الموارد الماليَّة العراقيَّة ممَّا يؤثِّر سلبًا على الاقتصاد الوطني .

٧) أنَّ أغلب البيانات والإحصاءات المتوفِّرة لدى الجهات الرسميَّة المختصَّة بمسح القوى العاملة لم تظهر أعداد حقيقية؛ لأنَّ أعداد كبيرة منهم موجودين من دون تسجيل رسمي .

**المقترحات**

١-ضرورة حلِّ مشكلة الحدود لمنع دخول الأجانب بصورةٍ غير قانونيَّة، ومتابعة الداخلين للبلد ومتابعة الداخلين للأراضي العراقيَّة، ومتابعة مدَّة إقامتهم وأعداد قاعدة بيانات معتمدة ورصينة بأعدادهم.

٢-يجب أن تعامل العمالة الوافدة بوصفها مكمِّلًا للعمالة الوطنيَّة وسدِّ فراغ وليس بديلًا عنها على أن تكون الأولويَّة للعمالة المحليَّة .

٣-تسليط الضوء على الأماكن التي تنتشر فيها العمالة الأجنبيَّة وتشكيل لجان رقابيَّة لمتابعة أوراقهم الرسميَّة لمعرفة المخالفين منهم .

٤-ضرورة سنِّ قوانين تختص بتنظيم العمالة وفرض ضريبة الدخل؛ فضلًا عن تشكيل لجان من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعيَّة لتطبيق السياسات الخاصَّة بالتوطين .

٥-أغلب العمالة المنتشرة في العراق تكون متركزة في المناطق الحضريَّة ممَّا يكون سببًا في وجود خللٍ على النسيج الحضري في المجتمع العراقي .

٦-توجيه المؤسَّسات والشركات التجارية بضرورة التبليغ أو ترحيل العمالة الأجنبيَّة المخالفة وتوجيه عقوبات للمخالفين.

٧-السعي لتعزيز العلاقة المتبادلة ما بين السكان المحليين العمالة الوافدة للبلد عبر تطبيق برامج هادفة؛ لتقليل التوترات الاجتماعيَّة عبر إطلاق حملات توعوية، وتبادل ثقافي بين الطرفين .

**المصادر**


الربيعي، عقيل حمدان عباس. "العمالة الأجنبيَّة في العراق وأثرها على الأمن القومي: تحديات وحلول بحث مقدَّم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة." مجلة المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة العدد ٨، ٢٠٢٥

جعفر، شهد علي. ""العمالة الأجنبيَّة وأثرها على أزمة البطالة في العراق (دراسة إحصائية)"، بحث مقدَّم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة" العدد ٨ (٢٠٢٥).

جمهوريَّة العراق. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائيَّة لعام ٢٠٢٢ (بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠٢٢، د.ت.

جمهوريَّة العراق، وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصائيَّة السنويَّة لعام ٢٠٢١. بغداد: وزارة التخطيط،، ٢٠٢١.

صليبي، رعد خضير، جبار، زمن محمد. ""العمالة الأجنبيَّة في العراق: التحديات الراهنة والحلول المستقبليَّة لتحقيق التنمية المستدامة"، بحث مقدَّم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة." مجلة المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة العدد ٨ (٢٠٢٥)

علي عبد الرحيم كاظم، حبيب منذر عباس. "التداعيات السياسيَّة والاقتصاديَّة للعمالة الأجنبيَّة في الدول النامية: دراسة حالة العراق." مجلة المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة العدد ٨ (٢٠٢٥)

علي، ليث أحمد. "العمالة الوافدة إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣: الواقع والأثر في الاقتصاد العراقي"، بحث مقدَّم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة." مجلة المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة العدد ٨ (٢٠٢٥)

كاظم، أبرار جواد، عبد الهادي، رند لؤي. ""أثر العمالة الأجنبيَّة في العراق على ارتفاع مستويات البطالة"." مجلة المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة بحث مقدَّم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة العدد ٨ (٢٠٢٥)

محمود، رندا شاكر، البياتي، ستار جبار. "العمالة الوافدة إلى العراق: الأسباب والانعكاسات." مجلَّة الريادة للمال والأعمال العدد ٣ (٢٠٢٤)

مسلم، سما ظاهر. "تأثير ظاهرة العمالة الأجنبيَّة على زيادة معدلات البطالة بين الشباب العراقي (دراسة تحليلية)"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية" العدد ٨، ٦٩٧ (٢٠٢٥)

مشتت، ثامر خطاب، اسعد محمد علي. ""العمالة الوافدة: دراسة سوسيولوجية في مدينة بغداد"." مجلة كليَّة الآداب، الجامعة المستنصريَّة العدد ٢٧، الجزء الرابع (٢٠٢٤):

مهدي، حوراء رشيد. "ظاهرة العمالة الوافدة في العراق: الأسباب والنتائج"، بحث مقدَّم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصريَّة." مجلة المستنصريَّة للدراسات العربيَّة والدوليَّة العدد ٨،. (٢٠٢٥).

(SHAFQ.COM)، شفق نيوز. ""مقال حول العمالة الأجنبيَّة في العراق"، نُشر في ٦ آب/ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ١٠ آب/ أغسطس ٢٠٢٤،،" ٢٠٢٤.

https: / /www.shafaq.com.

Adnan, Malallah Hussein, and Kari

Salem Alghalby. "The Reasons and Ramifications of Foreign Worker Recruitment, as Well as Its Influence on the Iraqi Labor Market after 2003." Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences 24, no. 3 (2022).

**References**

Ali Abd al-Rahim Kazim, and Habib Munzir Abbas. "Al-Tada'iyat al-Siyasiyyah wa-al-Iqtisadiyyah li-l-'Amalah al-Ajnabiyyah fi al-Duwal al-Namiyah: Dirasat Halat al-'Iraq." Majallat al-Mustansiriyyah li-l-Dirasat al-'Arabiyyah wa-al-Dawliyyah, no. 8 (2025).

Ali, Laith Ahmad. "Al-'Amalah al-Wafidah ila al-'Iraq ba'da 'Am 2003: al-Waqi' wa-al-Athar fi al-Iqtisad al-'Iraqi, Bahth Muqaddam ila al-Mu'tamar al-'Ilmi al-Khamis 'Ashar li-Markaz al-Mustansiriyyah li-l-Dirasat al-'Arabiyyah wa-al-Dawliyyah." Majallat al-Mustansiriyyah li-l-Dirasat al-'Arabiyyah wa-al-Dawliyyah, no. 8 (2025).

Al-Rubaie, Aqeel Hamdan Abbas. "Al-'Amalah al-Ajnabiyyah fi al-'Iraq wa-Atharuha 'ala al-Amn al-Qawmi: Tahadiyat wa-Hulul, Bahth Muqaddam ila al-Mu'tamar al-'Ilmi al-Khamis 'Ashar li-Markaz al-Mustansiriyyah." Majallat al-Mustansiriyyah li-l-Dirasat al-'Arabiyyah wa-al-Dawliyyah, no. 8 (2025).

Ja'far, Shahd Ali. "Al-'Amalah al-Ajnabiyyah wa-Atharuha 'ala Azmat al-Bitalah fi al-'Iraq (Dirasah Ihsa'iyyah), Bahth Muqaddam ila al-Mu'tamar al-'Ilmi al-Khamis 'Ashar li-Markaz al-Mustansiriyyah li-l-Dirasat al-'Arabiyyah wa-al-Dawliyyah." no. 8 (2025).

Kazim, Abrar Jawad, and Abd al-Hadi, Rand Lu'ay. "Athar al-'Amalah al-Ajnabiyyah fi al-'Iraq 'ala Airtifa' Mustawayat al-Bitalah." Majallat al-Mustansiriyyah li-l-Dirasat al-'Arabiyyah wa-al-Dawliyyah, Bahth Muqaddam ila al-Mu'tamar al-'Ilmi al-Khamis 'Ashar li-Markaz al-Mustansiriyyah, no. 8 (2025).

Mahdi, Hawra' Rashid. "Zahirat al-'Amalah al-Wafidah fi al-'Iraq: al-Asbab wa-al-Nata'ij, Bahth Muqaddam ila al-Mu'tamar al-'Ilmi al-Khamis 'Ashar li-Markaz al-Mustansiriyyah." Majallat al-Mustansiriyyah li-l-Dirasat al-'Arabiyyah wa-al-Dawliyyah, no. 8 (2025).

Mahmoud, Randa Shakir, and al-Bayati, Sattar Jabbar. "Al-'Amalah al-Wafidah ila al-'Iraq: al-Asbab wa-al-In'ikasat." Majallat al-Riyadah li-l-Mal wa-al-A'mal, no. 3 (2024).

Mushtat, Thamir Khattab, and As'ad Muhammad Ali. "Al-'Amalah al-Wafidah: Dirasah Susyulujiyyah fi Madinat Baghdad." Majallat Kulliyyat

al-Adab, al-Jami'ah al-Mustansiriyyah, no. 27, Part 4 (2024).

Muslim, Sama Zahir. "Tathir Zahirat al-'Amalah al-Ajnabiyyah 'ala Ziyadat Mu'addalat al-Bitalah bayna al-Shabab al-'Iraqi (Dirasah Tahliliyyah), Bahth Muqaddam ila al-Mu'tamar al-'Ilmi al-Khamis 'Ashar li-Markaz al-Mustansiriyyah li-l-Dirasat al-'Arabiyyah wa-al-Dawliyyah." no. 8, 697 (2025).

Republic of Iraq. Ministry of Planning. Al-Ihsa'iyyah al-Sanawiyyah li-'Am 2021. Baghdad: Wizarat al-Takhtit, 2021.

Republic of Iraq. Ministry of Planning. Al-Majmu'ah al-Ihsa'iyyah li-'Am 2022. Baghdad: Wizarat al-Takhtit, 2022.

Salibi, Ra'ad Khudayr, and Jabbar, Zaman Muhammad. "Al-'Amalah al-Ajnabiyyah fi al-'Iraq: al-Tahadiyat al-Rahinah wa-al-Hulul al-Mustaqbaliyyah li-Tahqiq al-Tanmiyah al-Mustadamah, Bahth Muqaddam ila al-Mu'tamar al-'Ilmi al-Khamis 'Ashar li-Markaz al-Mustansiriyyah." Majallat al-Mustansiriyyah li-l-Dirasat al-'Arabiyyah wa-al-Dawliyyah, no. 8 (2025).

Shafaq News (SHAFQ.COM). "Maqal hawla al-'Amalah al-Ajnabiyyah fi al-'Iraq." Published August 6, 2024. Accessed August 10, 2024. https://www.shafaq.com.